



الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد

٢٠١٧ - ٢٠٢٥

"...لا بد من ترجمة ميثاق منظومة النزاهة الوطنية وقانون النزاهة ومكافحة الفساد إلى ممارسات يلمسها المواطن في العمل اليومي للإدارات الحكومية والخدمات العامة"

(من كتاب التكليف السامي لتشكيل الحكومة، ٢٥/٩/٢٠١٦)

"لا أستثني أحداً من سيادة القانون أو مكافحة الفساد"

(من لقاء جلالة الملك المعظم مع رئيسي مجلسي الأعيان والنواب، ١٠/١/٢٠١٧)



صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد

كلمة رئيس الهيئة

تأتي الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد في خضم استعداد الهيئة لدخول مرحلة جديدة من مراحل نموها وتطورها كمؤسسة وطنية تعنى بمكافحة الفساد وسلامة المال العام، وهي مرحلة تؤسس لإضافات نوعية في ممارسات الهيئة لأدوارها الوطنية ووظائفها المهنية عبر السنوات القادمة.

فقد شهدت التجربة الأردنية في مكافحة الفساد خلال هذا العام تطوراً نوعياً في اتجاهات أربع: الأول في القانون الجديد للنزاهة ومكافحة الفساد، والثاني في الدمج وإعادة الهيكلة الجزئية، والثالث في مفهوم النزاهة الوطنية، والرابع في تخطيط الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٧ - ٢٠٢٥. وكذلك فقد أُسند للهيئة، بشكلها الجديد، بالإضافة إلى مهامها السابقة مسؤولية "إدارة وتطبيق النزاهة الوطنية" بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات مسيرة الإصلاح الوطني الشامل كما أرادها جلالته الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله.

إن مفهوم النزاهة الوطنية كما ورد في قانون النزاهة ومكافحة الفساد لعام ٢٠١٦، ليس مصطلحاً سياسياً عابراً تمر عليه إدارتنا ومؤسساتنا مروراً عابراً سريعاً، ولكنه رؤية سياسية استراتيجية متكاملة وجد ليبقى، وليشكل نقطة تحول جوهرية في شكل المؤسسات العامة وقواعد عملها الفكرية والإدارية وآليات إدارتها للشأن العام.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

يهدف مفهوم النزاهة الوطنية أول ما يهدف إلى ترسيخ مبادئ سيادة القانون ، والحاكمة الرشيدة ، والشفافية في أعمال الإدارة العامة ، والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ، والمساءلة والمحاسبة كما أقرها "ميثاق النزاهة الوطنية" الذي وصفه جلالة الملك المعظم بأنه "علامة فارقة في مسيرة الإصلاح الشامل". هذه المبادئ الإنسانية العليا هي التي ستشكل الوجه الحقيقي لمنظومة العمل العام اعتبارا من مطلع العام القادم. وهي مبادئ تتشرف هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بتحمل مسؤولية ترسيخها في مفاصل الإدارة العامة وكافة مؤسسات الدولة ومراقبة امتثال الإدارة العامة لها .

كل الشكر والتقدير إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لما قدموه لنا من دعمٍ فنيٍّ وتقنيٍّ في إنجاز هذه الاستراتيجية والاستعداد الكبير الذي أبدته الوكالة لتمويل برامج الاستراتيجية للسنوات القادمة ، وإلى منظمة الشفافية الدولية (TI) وممثلهم الرسمي في الأردن (منظمة رشيد) للتعاون الفني في تطوير معايير النزاهة والحوكمة الرشيدة.

وهذه دعوة منا لكل شركائنا في تنفيذ برامج ومشاريع هذه الاستراتيجية للانضمام لنا كشركاء رئيسيين في تحقيق وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة طموحة تهدف إلى إعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة وبناء جيلٍ قادمٍ يناهض الفساد أينما حل.

رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

محمد العلاف

المحتويات

رقم	المادة	ت
٨	المقدمة	١
١٠	منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠١٧ - ٢٠٢٥)	٢
١٣	رؤية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	٣
١٤	رسالة هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	٤
١٥	الأهداف الاستراتيجية الوطنية	٥
١٨	البرامج والمشاريع	٦

المقدمة

جاء إعداد الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام (٢٠١٧ - ٢٠٢٥) لتُبنى على الاستراتيجية الوطنية السابقة لمكافحة الفساد (٢٠١٣ - ٢٠١٧)، ولتواكب التغيرات المتلاحقة وعملية التحول والتطور واسعة النطاق التي مرت بها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في إطار منظومة الإصلاح الوطني الشامل في المملكة، حيث شمل ذلك توحيد وتعزيز الجهود الوطنية الرامية لتعزيز منظومة النزاهة وسيادة القانون من خلال اندماج هيئة مكافحة الفساد وديوان المطالم، وإصدار قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦، بالإضافة إلى تولي الهيئة بشكلها الجديد مسؤولية إدارة وتطبيق النزاهة الوطنية بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات مسيرة الإصلاح الوطني الشامل كما أرادها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.

وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية وفق منهجٍ تشاركيٍّ انطلق من توجهات ملكية سامية تضمنها كتاب التكليف السامي لتشكيل الحكومة في الخامس والعشرين من شهر أيلول ٢٠١٦، والذي أكد على ضرورة ترجمة ميثاق منظومة النزاهة الوطنية وقانون النزاهة ومكافحة الفساد إلى ممارسات يلمسها المواطن في العمل اليومي للإدارات الحكومية والخدمات العامة، وما تبعه من توجهات وأفكار في الورقة النقاشية الملكية السادسة التي طرحها جلالة الملك في السادس عشر من شهر تشرين الأول ٢٠١٦، التي أكدت على الإرادة السياسية الثابتة في تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد والقضاء عليه، والتي أشارت في ذات الوقت إلى أن ضمان سيادة القانون لا يتم إلا بوجود آليات رقابة فعّالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية، وعلى رأسها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، كما أشارت الورقة إلى ضرورة العمل وباستمرار على تطوير آليات

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الرقابة من خلال تبني الأدوات المتطورة ، بما يضمن الفعالية والسرعة، ومعالجة جوانب القصور في عملها سواء التشريعية أو الفنية، سعياً لتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

إن هذه التوجهات الملكية السامية وما سبقها، شكّلت المظلة العامة لوضع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠١٧ - ٢٠٢٥) والتي استندت الهيئة في إعدادها إلى مجموعة كبيرة من المصادر والمراجع شكلت الإطار المرجعي لها، وكذلك استندت إلى الخطط والمواثيق الوطنية، والاستراتيجيات السابقة، والتشريعات، والتقارير المحلية والدولية المتعلقة بالإنجازات والتحديات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، التي شكل ميثاق النزاهة الوطنية وخطته التنفيذية لبنة أساسية تستند عليها هذه الاستراتيجية ، حيث عمل فريق الهيئة مع فريق من خبراء التخطيط الاستراتيجي على تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للهيئة، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، وبناءً على نتائج هذا التحليل قامت الهيئة بالتعاون مع الشركاء بمراجعة وتطوير رؤية الهيئة ورسالتها، وتحديد المحاور الاستراتيجية الرئيسة اللازمة للعمل عليها في السنوات القادمة لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

وقد تضمنت هذه الاستراتيجية عدة محاور ركزت على العمل على تعزيز منظومة النزاهة الوطنية والوقاية من الفساد من خلال إيجاد بيئة وطنية مناهضة للفساد ، والتوعية والتثقيف بالفساد وآثاره السلبية، ومعالجة الثغرات في التشريعات التي يمكن أن تشكل مدخلاً للفساد، وتعزيز الشراكات وتكامل الجهود وبناء القدرات المؤسسية.

يأمل واضعو هذه الاستراتيجية أن يكونوا قد ساهموا بوضع لبنة من لبنات البناء في هذا الوطن وأن تساهم هذه الوثيقة في تحقيق طموحات قائد الوطن في برنامج الإصلاح السياسي الشامل وأن تكون أداة فاعلة في تأسيس المعايير الدولية لنزاهة المؤسسة الحكومية ونزاهة الموظف العام وباقي مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وصولاً إلى تحجيم الفساد وتطويره والسيطرة على آثاره.

منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠١٧ - ٢٠٢٥)

أعدت الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠١٧ - ٢٠٢٥) وفق منهج تشاركي تم من خلاله إشراك المعنيين في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد، بالاعتماد على عدد كبير من المصادر والمراجع كإطار مرجعي للخطة الاستراتيجية، حيث تم دراسة وتحليل المصادر المختلفة بشكلٍ تفصيلي، بالإضافة إلى المناقشات التي أجراها فريق العمل والخبراء وجلسات العصف الذهني. وقد شملت منهجية التخطيط الاستراتيجي المتبعة:

- تشكيل فريق عمل فني من الهيئة لإعداد الخطة الاستراتيجية.
- عقد ورشة تدريبية للتعريف بأساسيات ومفاهيم وأليات إعداد الخطط الاستراتيجية وإدارتها، من قبل خبير متخصص في مجال التخطيط الاستراتيجي ، بهدف بناء قدرات العاملين.
- تحليل البيئتين الداخلية والخارجية الخاصة بتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ سيادة القانون ومكافحة الفساد، حيث تم جمع المعلومات التاريخية ودراستها وتحليلها.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

- وقد شملت المراجع التي تم دراستها:
 - كتب التكليف الملكية السامية.
 - الأوراق النقاشية الملكية.
 - مراجعة وتحليل التشريعات والقوانين ذات العلاقة.
 - مراجعة وتحليل الخطة الاستراتيجية الوطنية السابقة لمكافحة الفساد (٢٠١٣ - ٢٠١٧).
 - مراجعة وتحليل ميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية المنبثقة عنه.
 - مراجعة وتحليل وثيقة رؤية الأردن ٢٠٢٥.
 - مراجعة وتحليل الهياكل التنظيمية.
 - مراجعة وتحليل التقارير السنوية (لهيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم).
 - مراجعة وتحليل الدراسات السابقة وتقارير الإنجازات والتحديات.
 - مراجعة التقارير الدولية وخصوصاً المتعلقة بمؤشرات مدركات الفساد.
- عقد ورش عمل متخصصة وجلسات عصف ذهني متكررة، حيث قام فريق العمل بعمل التحليل الرباعي من خلال (SWOT analysis)، لتحديد نقاط القوة، والضعف، والفرص المتاحة، والتحديات التي قد تواجه هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

- إعداد ملخص لنتائج جمع وتحليل البيئتين الداخلية والخارجية بمشاركة مع جميع المعنيين في وضع الخطة الاستراتيجية (٢٠١٧ - ٢٠٢٥).
- عقد ورشة عمل شاملة لجميع المعنيين في تطوير الخطة الاستراتيجية من أجل مراجعة نتائج التحليل وتطوير مسودة الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠١٧ - ٢٠٢٥) تم خلالها:
 - مراجعة وتطوير الرؤية.
 - مراجعة وتطوير الرسالة .
 - تطوير مسودة الأهداف الاستراتيجية (٢٠١٧ - ٢٠٢٥).
 - تحديد الأنشطة والمشاريع اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحديد مؤشرات قياس الأداء للأنشطة والمشاريع الاستراتيجية .
- عقد جلسات نقاشية تشاورية مع جميع المعنيين على المستوى الوطني شملت القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام.
- تطوير الخطط التشغيلية التفصيلية وتحديد الموارد اللازمة للتنفيذ بعد اعتماد الخطة الاستراتيجية.
- تحديد المخرجات والمستهدفات ومؤشرات الأداء (نظام متابعة وتقييم) بعد اعتماد الخطط التشغيلية.
- تشكيل لجنة توجيهية لإدارة عملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية بداية عام ٢٠١٧ .

رؤية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ورسالتها

الرؤية

"بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد"

تستند هذه الرؤية إلى توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم وإلى كتب التكليف الملكية السامية للحكومات المتعاقبة وبالتحديد كتاب التكليف لتشكيل الحكومة الحالية بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٦، كما تستند هذه الاستراتيجية إلى ميثاق النزاهة الوطنية الذي أسس لأرضية سياسية مجتمعية للوقاية ومكافحة الفساد.

جاءت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لتقود الجهود الرامية للوصول لهذا الطموح الوطني وفقاً لما اشتملت عليه أهداف الهيئة في قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ وقد جاءت صياغة رؤية الهيئة مختصرة ومحقّزة وجامعة للأردنيين على تحقيق الهدف الذي يركز على محوري النزاهة ومكافحة الفساد مستقبلاً، بشكل تتضافر فيه الجهود لتطبيق منظومة النزاهة الوطنية بشكل شمولي، بالتوازي مع تهيئة مجتمع تتوحد جهوده لمحاربة الفساد بكافة أشكاله ومستوياته.

الرسالة

"مكافحة الفساد بكافة أشكاله، بتطويقه، وعزله، ومنع انتشاره والحد من آثاره، والمحافظة على الموارد الوطنية، من خلال تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ قيم النزاهة ومعايير السلوك الفردي والمؤسسي، وتأسيس قيم الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والشفافية والمحاسبة والمساءلة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بما يؤسس لبيئة مناهضة للفساد"

تعبر هذه الرسالة عن الوظيفة المقدسة للهيئة في المحافظة على المال العام وتأكيد الاستخدام النموذجي للموارد الوطنية بما يحقق أهداف الدولة. كما تعبر هذه الوظيفة عن طموحات شرائح عديدة من أبناء الوطن في بيئة صالحة خالية من الفساد يسودها سيادة القانون وكافة معايير النزاهة الفردية والمؤسسية بما يحقق أهدافنا الوطنية.

تؤسّر هذه الرسالة على المفاصل الأساسية لمنظومة النزاهة الوطنية للسنوات القادمة والتي سوف تركز إليها الهيئة في أدائها لمهامها ومسؤولياتها العامة بالتشارك مع كافة المكونات الوطنية، وإن تحقيق هذه الرسالة كفيل بتحقيق الأهداف الوطنية وتوظيف موارد الدولة بصورة اقتصادية سليمة وكفيل بالاستجابة إلى الإرادة السياسية الجادة بتشكيل منظومة وطنية مفعمة بأخلاقيات القيم الراقية والسلوكيات الوطنية المسؤولة، وكفيل كذلك بالاستجابة إلى متطلبات الرأي العام الداخلي الذي يطمح إلى الوصول إلى "بيئة مناهضة للفساد".

الأهداف الاستراتيجية الوطنية:

انطلاقاً من توجهات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم بضرورة تجفيف منابع الفساد وإغلاق منافذه، جاءت أهداف استراتيجية النزاهة ومكافحة الفساد (٢٠١٧ - ٢٠٢٥) منسجمة مع مضامين ميثاق النزاهة والخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية ورؤية الأردن ٢٠٢٥، ومتوافقة مع التوجهات والخطط الوطنية الرامية لتفعيل منظومة النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد، ولتحقيق هذه الغاية، قامت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بتحديد ثمانية أهداف استراتيجية سيتم العمل من خلالها على تحقيق رؤية الهيئة:

١. **تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لإيجاد بيئة وطنية مناهضة للفساد:** يشكل هذا الهدف أساس عمل الهيئة ويصب مباشرة في تحقيق رؤيتها من خلال إيجاد بيئة وطنية مناهضة للفساد، بالتعاون مع جميع الشركاء في مختلف القطاعات، ومن خلال تعزيز القيم السلوكية والأخلاقية وبناء أطر الحوكمة الرشيدة وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وتعزيز سيادة القانون ومحاربة الوساطة والمحسوبية.

٢. **تهيئة البيئة الوطنية للمشاركة في مكافحة الفساد من خلال التوعية الوطنية للمجتمع والمؤسسات والأفراد:** يركّز هذا الهدف على إيجاد حالة إدراك وطني شامل بالفساد وآثاره السلبية وضرورة مكافحته، وتطوير رأي عام مناهض للفساد من خلال التوعية الوطنية على مختلف المستويات وفي جميع القطاعات.

٣. الوقاية من الفساد بتجفيف منابعه وتطويره وإغلاق منافذه وعزله والحد من أثاره من خلال العمل الاستباقي الفعال: وذلك بالعمل الوقائي لاستباق الحدث ومنع حالات الفساد قبل وقوعها وتطوير الآليات اللازمة لهذه الغاية.
٤. تكريس إنفاذ قانون النزاهة ومكافحة الفساد كأساس لمبدأ سيادة القانون: يتحقق هذا الهدف من خلال بناء القدرات اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة في مجال مكافحة الفساد، وتحسين أطر العمل مع الشركاء في تحقيق العدالة الناجزة وتعزيز سيادة القانون.
٥. إحكام التشريعات السارية والمستقبلية بإغلاق الثغرات التشريعية التي قد تؤدي إلى الفساد: يركز هذا الهدف على مراجعة وتحليل التشريعات الوطنية والتأكد من مواءمتها مع مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد وسد جميع الثغرات التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد ، بالإضافة إلى التأكد من مواءمة التشريعات للاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتأكد من الالتزام بها.
٦. تعزيز الشراكات وتكامل الجهود مع الشركاء المحليين والدوليين: يركز هذا الهدف على تطوير الشراكات ومأسستها وتطوير الأطر الناظمة لعمل الهيئة في علاقاتها مع مختلف الشركاء المحليين والدوليين في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه، وسيادة وإنفاذ القانون، وإعداد وتنفيذ برامج التعاون المشتركة.

٧. **تعزيز قنوات الاتصال والإعلام:** يركز هذا الهدف على إيصال رسالة الهيئة إلى جميع الفئات المستهدفة وحشد التأييد في مواجهة الفساد، وتجسير الفجوة مع الرأي العام، من خلال استثمار قنوات الاتصال والتواصل وأدواته ورسائله وتطوير برامج التعاون والعمل المشترك مع وسائل الإعلام التقليدية والاستفادة من وسائل التواصل الإجتماعي الأخرى.

٨. **تطوير القدرات المؤسسية للهيئة والارتقاء بالأداء بما يعظّم إنجازات الهيئة:** يركّز هذا الهدف على تطوير وتعزيز قدرات الهيئة المؤسسية من خلال التطوير المؤسسي الشامل، وتحسين خدماتها، ورفع قدرات العاملين فيها، والاستفادة المثلى من الشراكات، ضمن تطبيق متكامل وشامل لنماذج التميّز الدولية.

البرامج والمشاريع

الهدف الأول: تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لإيجاد بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد.

البرامج: ١. سيادة القانون ٢. محاربة الوساطة والمحسوبية ٣. الحاکمية الرشيدة ٤. تعزيز القيم والقواعد السلوكية على المستويين الفردي والمؤسسي ٥. الشفافية وإتاحة المعلومات.

البرنامج الأول - سيادة القانون

الهدف الاستراتيجي
حماية وتعزيز مبدأ "سيادة القانون" ومراقبة تطبيقات العدالة في كافة جوانب الإدارة العامة وتخصصاتها

المشاريع (٦)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الخفض في عدد الشكاوى والاعتراضات. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراقبة تطبيق القانون على الجميع دون محاباة أو تساهل. • التأكد من تطبيق القانون على المسؤول الحكومي بنفس المعايير. • مراقبة تطبيقات العدالة في كافة جوانب الإدارة العامة وتخصصاتها. 	العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص	١.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
	على سبيل المثال لا الحصر (العطاءات والمشتريات الحكومية، التوظيف والتعيين والتشغيل، البعثات الدراسية والمنح والدورات وتخصيص المقاعد الجامعية، الخدمات العامة التي تقدمها مؤسسات الدولة، والخدمات الخاصة للمؤسسات المختصة مثل خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة، القروض الزراعية، المعونات الاجتماعية، وكافة أنواع التطبيقات الحكومية).		
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الشكاوى والتظلمات التي تمت معالجتها إلى مجمل عدد الشكاوى والتظلمات المقدمة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تأمين وصول سهل وسريع لمظلمة المواطن إلى الإدارة المختصة. • ضمان سرعة استجابة الإدارة المختصة للمظلمة والتحقق من عدم وقوع إجحاف بحق المواطن من قبل الإدارة العامة. 	<p>تطوير منظومة تلقي الشكاوى والتظلمات</p>	٢.

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الحالات التي تمت مراجعتها وكتابة تقارير بخصوصها إلى عدد الحالات الكلية التي تم رصدها. • نسبة الحالات التي قامت الإدارة العامة فيها بتأمين الحماية والرعاية لمبدأ سيادة القانون إلى عدد الحالات الكلية التي تم رصدها. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراقبة المظاهر العامة التي تشكل اختراقاً لمبدأ سيادة القانون وتوجيه الجهات المختصة لهذه المظاهر لمتابعتها ومعالجتها. • التأكد من التزام كافة المؤسسات الوطنية والمسؤولين فيها بالحماية والرعاية والتعزيز لكافة مفاهيم سيادة القانون. 	<p>حماية مبدأ "سيادة القانون" من قبل كافة المؤسسات الوطنية والمسؤولين فيها</p>	٣.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الرقم	المشروع	أهداف المشروع	مؤشرات قياس الأداء
٤.	المساءلة والمحاسبة	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التأكد من تعميم ونشر ثقافة مدونات السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل لكافة المؤسسات والقطاعات الحكومية وضمن الالتزام بها. • تحفيز الإنجاز والتفوق في القطاع الحكومي. • متابعة المسؤوليات (الإدارية والقانونية والمالية) للمسؤولين ومتخذي القرار حول قراراتهم وسياساتهم وإجراءاتهم، وتقديم التوصيات فيما يتعلق بالمساءلة والمحاسبة إذا لزم ذلك. 	<ul style="list-style-type: none"> • عدد مدونات السلوك التي تمت مراجعتها وتفعيل تطبيقها. • نسبة الحالات التي تم فيها محاسبة ومساءلة المسؤولين إلى عدد الحالات الكلية .
٥.	تطوير وحدات الرقابة الداخلية	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • توحيد المرجعية المؤسسية لهذه الرقابات لضمان مستويات أداء عالية في مجال الرقابة وضمن الاستمرار في أداء وظائفها بكفاءة وفعالية عاليتين. • ربط الرقابات "معلوماتياً" بهيئة النزاهة ومكافحة الفساد وإرسال التقارير اللازمة: <ul style="list-style-type: none"> - لأغراض وقائية لمكافحة الفساد. - لضمان الامتثال الحكومي لمعايير النزاهة الوطنية. - لضمان الرصد الدقيق لتطبيقات سيادة القانون في كافة مؤسسات الدولة. 	<ul style="list-style-type: none"> • عدد وحدات الرقابة الداخلية التي تم التعاون وتأطير العلاقة معها

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة التحسن في مستوى الإدراك العام لأهمية مبدأ سيادة القانون وتطبيقاته. ● عدد الأنشطة التوعوية المنفذة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تنفيذ توعية شاملة ومستمرة حول مبدأ "سيادة القانون" وتطبيقاته في الحياة اليومية للمواطن وفي السياسات العامة للدولة وإظهار أهمية الامتثال الوطني من كافة القطاعات والشرائح الوطنية بصفتها الجماعية وبالصفة الفردية لكل مواطن، وبيان مخاطر الأضرار السياسية والاجتماعية التي تصيب الوطن إذا ما تضرر مبدأ "سيادة القانون"، ومراعاة عدم التقاطع مع وظائف المؤسسات الحكومية الأخرى في هذا المجال. ● تنفيذ رصد دائم للمظاهر الأساسية للتجاوزات على مبدأ "سيادة القانون" ودراسة هذه الظواهر وآثارها وأضرارها وإشعار الجهات المختصة وتقديم التوصيات الضرورية إذا لزم ذلك. 	المواطن الصالح	٦.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الأول: تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لإيجاد بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد.

البرامج: ١. سيادة القانون ٢. محاربة الوساطة والمحسوبية ٣. الحاكمية الرشيدة ٤. تعزيز القيم والقواعد السلوكية على المستويين الفردي والمؤسسي ٥. الشفافية وإتاحة المعلومات.

البرنامج الثاني – محاربة الوساطة والمحسوبية

الحد من ظاهرة الوساطة والمحسوبية بصورة تمنع استخدامها في وظائف الإدارة العامة وخدماتها

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (٦)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد الجهات التي انضمت للتحالف. عدد الأنشطة المشتركة التي نفذها التحالف. نسبة تحسن مستوى الثقة في الإدارة العامة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تشكيل تحالف وطني من كافة شرائح المجتمع وتطوير نشاطاته وإدارتها والإشراف عليها وتوظيفها لأغراض التخطيط والمتابعة والتصويب في مجال محاربة الوساطة والمحسوبية. تعزيز الثقة بالإرادة الوطنية العامة وإجراءات الدولة ومؤسساتها ومدى جدية محاربة الوساطة فيها. 	أصدقاء النزاهة وأعداء الوساطة	٧.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • مستوى التقدم في أتمتة أنظمة تقديم الخدمات الحكومية. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تشجيع ودفع الجهات الحكومية المختصة لتطوير الخدمات المقدمة من قبل أجهزة الدولة وتأسيس نظام الكتروني يقدم الخدمة بالحد الأدنى من التدخل/الاتصال البشري للحد من ظاهرة الوساطة والمحسوبية وفق الممارسات الجيدة والمعايير المعتمدة/ الدفع باتجاه نظام حكومي الكتروني شامل. 	الخدمات الالكترونية في الإدارة العامة	٨.
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الأنشطة المنفذة. • التحسن في انطباع رأي المواطنين حول انخفاض نسب ظاهرة الوساطة والمحسوبية 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التوعية بمخاطر الوساطة والمحسوبية والاضرار الناتجة عنها على مستوى الوطن والفرد، وتطوير وتنفيذ مجموعة من أدوات التقويم السلوكي للمساهمة في الحد من هذه الظاهرة. 	التوعية بمخاطر الوساطة والمحسوبية	٩.
<ul style="list-style-type: none"> • مستوى الزيادة في نسبة رفض الوساطة والمحسوبية لدى المواطنين. • حجم الاستجابة الوطنية في رفض الوساطة والمحسوبية. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى :</p> <ul style="list-style-type: none"> • إيجاد بيئة رافضة للوساطة والمحسوبية من خلال تطوير وتنفيذ برنامج تشريعي وشعبي وإعلامي متكامل، يساهم في تجريم ظاهرة الوساطة والمحسوبية ويضمن العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والشفافية والمساءلة. • العمل مع الشركاء كديوان الخدمة المدنية والمؤسسات الخدمية على تطوير التشريعات، وتجريم الوساطة والمحسوبية دون أية محددات. 	تجريم الوساطة والمحسوبية	١٠.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد أنشطة الرصد المنقّدة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> الرصد المنهجي: رصد ومتابعة حالات الوساطة والمحسوبية في الأجهزة والمؤسسات الحكومية على كافة المستويات كل ضمن اختصاصه. الرصد الانتقائي في قطاعات منتخبة كالخدمة المدنية، ومؤسسات الإقراض والتنمية والتشغيل، البعثات الدراسية والجامعات، والعطاءات والمشتريات، والوظائف والتعيينات العليا. 	رصد الوساطة والمحسوبية	.١١
<ul style="list-style-type: none"> نسبة المشاريع التي أدمجت مفاهيم ومضامين مكافحة الوساطة والمحسوبية فيها. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> التأكد من أن مشاريع هذه الاستراتيجية تحتوي على المضامين المطلوبة لمكافحة الوساطة والمحسوبية وتعمل على تحقيق أهداف المشاريع التالية: المشاريع (٢٤-٢٧) المشاريع (٣١-٣٧) المشاريع (٦٦-٧٠) 	توظيف جهود التوعية الأخرى في مكافحة الوساطة والمحسوبية	.١٢

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الاول: تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لإيجاد بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد.
البرامج: ١. سيادة القانون ٢. محاربة الوساطة والمحسوبية ٣. الحاكمية الرشيدة ٤. تعزيز القيم والقواعد السلوكية على المستويين الفردي والمؤسسي ٥. الشفافية وإتاحة المعلومات.

البرنامج الثالث - الحاكمية الرشيدة

ترسيخ وتفعيل ومراقبة آليات الحاكمية الرشيدة في القطاع العام لضمان سلامة القرارات والسياسات الوطنية وفعالية الإجراءات والخدمات

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (٦)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة القرارات الحكومية المنشورة على موقع الرئاسة إلى عدد القرارات الكلي الصادرة في سنة القياس. • نسبة قرارات الرئاسة التي تم الالتزام بها بمعايير الحوكمة إلى عدد القرارات الكلي الصادرة في سنة القياس. 	<p>يهدف المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراجعة وتطوير الأطر التي تضمن الحاكمية الرشيدة في تطوير السياسات الوطنية وآليات صنع القرار على مستوى الإدارات العليا (رئاسة الوزراء والوزارات وما يعادلها)، وضمان خضوعها لمعايير حوكمة دقيقة تشمل (التخطيط السليم، المراجعة والتدقيق، سلامة الإجراءات، الشفافية، الاستخدام الأمثل للموارد، وسيادة القانون) وأية اعتبارات أخرى. • مراقبة الامتثال العام. 	<p>حوكمة الإدارات العليا في القطاع العام</p>	١٣.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الرقم	المشروع	أهداف المشروع	مؤشرات قياس الأداء
١٤.	حوكمة الإدارات الوسطى في القطاع العام	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> مراجعة وتطوير الأطر التي تضمن الحاكمية الرشيدة في اتخاذ القرارات على مستوى الإدارة الوسطى في القطاع العام، والحفاظ على الموارد المؤسسية (المالية والبشرية وأية موارد أخرى) وضمان حسن استخدامها، من خلال حوكمة القرارات والإجراءات على مستوى هذه الإدارة لضمان تطبيقها لمعايير النزاهة والحاكمة الرشيدة وقيامها بالإعلان عن قراراتها ونشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بها، بحيث تشارك الهيئة في تحديد الفجوات ووضع معايير وأدلة حوكمة اتخاذ القرارات واتباع الإجراءات. مراقبة الامتثال العام. 	<ul style="list-style-type: none"> وجود آلية محوكة ومنضبطة لاتخاذ القرار على مستوى الإدارات الوسطى في القطاع العام، نسبة القرارات المنشورة في المؤسسات المستهدفة إلى عدد القرارات الكلي الصادرة في سنة القياس.
١٥.	حوكمة الإدارات المباشرة في القطاع العام	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ضمان الالتزام بمعايير حوكمة الإجراءات على مستوى الإدارة المباشرة وضمان استيفائها لمتطلبات النزاهة والحاكمة الرشيدة، بحيث تراقب الهيئة مدى التزام هذه الإدارات بتطبيق الإجراءات وفقاً لمعايير وأدلة الحوكمة. مراقبة الامتثال العام. 	<ul style="list-style-type: none"> وجود معايير وأدلة حوكمة على مستوى الإدارة المباشرة في القطاع العام،

الاستراتيجية الوطنية للمنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> وجود معايير وأدلة حوكمة للجمعيات والنقابات وغرف التجارة . عدد مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات والنقابات وغرف التجارة) التي تم قياس مدى امتثالها لمعايير النزاهة . 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تطوير الشراكات وآليات العمل والتعاون مع الجهات الرقابية المسؤولة عن الجمعيات والنقابات وغرف التجارة. تعزيز النزاهة لدى هذه الجهات من خلال تطوير وضمان الالتزام بالمعايير المعتمدة والتي تشمل ولا تقتصر على معيار الحوكمة الرشيدة ومعيار سيادة القانون ومعيار تضارب المصالح. 	تعزيز النزاهة في الجمعيات والنقابات وغرف التجارة	١٦.
<ul style="list-style-type: none"> عدد الشركات التي تم قياس مدى امتثالها لمعايير النزاهة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تطوير الشراكات مع الجهات الرقابية المسؤولة عن مؤسسات القطاع الخاص (الشركات المساهمة العامة)، من أجل العمل على تعزيز الالتزام بمعايير الشفافية والإعلان عن القرارات ونشر الميزانيات وتطوير عمليات التوثيق وإصدار التقارير. التركيز على تفعيل وزيادة فاعلية الجهات الرقابية الشريكة، والعمل على قياس مدى التزام هذه الجهات بالتشريعات الناظمة لعملها، وضمان الالتزام بالمعايير المعتمدة والتي تشمل ولا تقتصر على معيار الحوكمة الرشيدة ومعيار سيادة القانون ومعيار تضارب المصالح. 	تعزيز النزاهة في القطاع الخاص (الشركات المساهمة العامة)	١٧.

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة قرارات الإدارة العامة التي تم مراجعة مدى توافقها مع معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية إلى عدد القرارات الكلي في سنة القياس. 	<ul style="list-style-type: none"> • ضمان قيام الإدارة العامة باتخاذ قراراتها وتقديم خدماتها بشفافية وجودة وعدالة. 	<ul style="list-style-type: none"> • ضمان قيام الإدارة العامة باتخاذ قراراتها وتقديم خدماتها بشفافية وجودة وعدالة 	١٨.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

<p>الهدف الاول: تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لإيجاد بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد.</p>	
<p>البرامج: ١. سيادة القانون ٢. محاربة الوساطة والمحسوبية ٣. الحاكمة الرشيدة ٤. تعزيز القيم والقواعد السلوكية على المستويين الفردي والمؤسسي ٥. الشفافية وإتاحة المعلومات.</p>	
<p>البرنامج الرابع - تعزيز القيم والقواعد السلوكية على المستويين الفردي والمؤسسي</p>	
<p>الهدف الاستراتيجي</p>	<p>التأثير في السلوك المهني للموظف العام والمؤسسة الحكومية بهدف تحسين الأداء وجودة الخدمات وإدارة الموارد بفعالية</p>

		المشاريع (٤):	
مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد المؤسسات التي عملت على تطوير ونشر رسائل مرسخة للقيم والقواعد السلوكية لدى العاملين والمعنيين . • نسبة التحسن في مستوى وعي العاملين بالإدارة العامة بالقيم والقواعد السلوكية (مقارنة بسنة الأساس ٢٠١٧) 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطوير الآليات والأدوات اللازمة لترسيخ القيم والقواعد السلوكية المؤسسية في مؤسسات الإدارة العامة، كالأدلة، والمطبوعات، والرسائل الالكترونية المستمرة، والمحاضرات، وبرامج تعديل السلوك. • تنفيذ الآليات المطورة وقياس أثرها. 	<p>ترسيخ القيم والقواعد السلوكية المؤسسية في مؤسسات الإدارة العامة</p>	١٩.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد المؤسسات التي تم قياس مدى امتثالها. • عدد التحسينات التي نفذتها المؤسسات الممتثلة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد . 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد وتطوير معايير النزاهة الوطنية في القطاع العام. • التأكد من التزام الإدارة العامة بهذه المعايير. • بناء القدرات البشرية والمؤسسية من خلال البرامج المختصة بذلك. 	الامتثال في القطاع العام	٢٠.
<ul style="list-style-type: none"> • عدد المؤسسات التي تم قياس مدى امتثالها. • عدد التحسينات التي نفذتها المؤسسات الممتثلة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد . 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد وتطوير معايير النزاهة الوطنية في القطاع الخاص. • تحديد وتطوير معايير النزاهة الوطنية في قطاع مؤسسات المجتمع المدني. • مراقبة امتثال القطاع الخاص لهذه المعايير بالتنسيق مع دائرة مراقبة الشركات. • مراقبة انتقائية لمؤسسات المجتمع المدني في الامتثال لمعايير النزاهة في هذا القطاع. 	الامتثال في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني	٢١.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الإنجاز في إضافة النزاهة كمعيار ضمن الجائزة. 	<ul style="list-style-type: none"> • التعاون مع مركز الملك عبدالله الثاني للتميز من أجل إضافة النزاهة كمعيار في جوائز التميز وتطوير المعايير الفرعية وآليات التطبيق ذات العلاقة . 	إضافة النزاهة كمعيار في جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز	٢٢.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الأول: تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لإيجاد بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد.

البرامج: ١. سيادة القانون ٢. محاربة الوساطة والمحسوبية ٣. الحاكمة الرشيدة ٤. تعزيز القيم والقواعد السلوكية على المستويين الفردي والمؤسسي ٥. الشفافية وإتاحة المعلومات.

البرنامج الخامس - الشفافية وإتاحة المعلومات

مراقبة تطوير آليات الشفافية لدى مؤسسات القطاع العام ومراقبة الامتثال الحكومي لها لضمان النزاهة والمصداقية وسلامة السياسات العامة

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (١)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد/نسبة الوثائق المصنفة. نسبة المعلومات العادية إلى المعلومات المصنفة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> متابعة امتثال الإدارة العليا ممثلة بمؤسسات الإدارة العامة بتطبيق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات من حيث متابعة تصنيف وإتاحة جميع المعلومات لديها وفقاً للقانون. 	تصنيف المعلومات ونشرها في مؤسسات الإدارة العامة، ومتابعة ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات	٢٣.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الثاني: تهيئة البيئة الوطنية للمشاركة في مكافحة الفساد من خلال التوعية الوطنية للمجتمع والمؤسسات والأفراد

البرامج: ٦. توعية الطلاب بالتعاون مع المؤسسات التربوية ٧. التوعية بالتعاون مع المؤسسات الدينية ٨. توعية المسؤولين في الإدارة العامة والنخب الوطنية ٩. التوعية وتهيئة الرأي العام المناهض للفساد عبر وسائل الإعلام

البرنامج السادس – توعية الطلاب بالتعاون مع المؤسسات التربوية

الهدف الاستراتيجي خلق حالة وعي شاملة لدى طلاب المدارس والجامعات في كافة مراحل الدراسة وتأهيل جيل وطني قادر على التصدي لآفة الفساد

المشاريع (٤)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> تطوير وتوقيع الاتفاقية ما بين الهيئة ووزارة التربية والتعليم عدد المواد التعليمية التي تم تطويرها نسبة التحسن في مستوى وعي الطلبة بالنزاهة ومخاطر الفساد (نسبة إلى سنة الأساس ٢٠١٧) 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> التنسيق مع وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية، لمراجعة المواد التعليمية في المدارس الأردنية وادماج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد العمل مع وزارة التربية والتعليم لبناء المنظومة الأخلاقية المناهضة للفساد وتعديل السلوك لدى الطلبة في جميع مراحل التعليم المدرسي 	مراجعة وتطوير المواد التعليمية في المدارس الأردنية حول النزاهة ومكافحة الفساد	٢٤.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد البرامج التدريبية التي طورت ونفذت للمعلمين • عدد المعلمين الذين تم تدريبهم 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التعاون مع وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية لتطوير وتنفيذ برامج تدريبية للمعلمين تمكنهم من تدريس المواد التعليمية الجديدة المتضمنة مبادئ النزاهة ومناهضة الفساد. • إدماج المفاهيم ذات العلاقة في الأساليب التدريسية 	تدريب المعلمين وبناء قدراتهم في مجال منظومة النزاهة ومكافحة الفساد	٢٥.
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير وتوقيع الاتفاقية ما بين الهيئة ووزارة التعليم العالي . • عدد المواد التعليمية التي تم تطويرها. • نسبة التحسن في مستوى وعي الطلبة الجامعيين بالنزاهة ومخاطر الفساد (نسبة إلى سنة الأساس ٢٠١٧). 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التعاون مع مؤسسات التعليم العالي ذات العلاقة لإدماج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد ضمن المواد ذات العلاقة . • تطوير مواد متخصصة في هذا المجال . 	التعاون مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مراجعة وتطوير وتدريس مواد النزاهة	٢٦.

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد أعضاء هيئات التدريس الجامعيين الذين تم تدريبهم. 	<ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى: <ul style="list-style-type: none"> توعية أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد. 	توعية أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد	٢٧.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الثاني: تهيئة البيئة الوطنية للمشاركة في مكافحة الفساد من خلال التوعية الوطنية للمجتمع والمؤسسات والأفراد.

البرامج: ٦. توعية الطلاب بالتعاون مع المؤسسات التربوية ٧. التوعية بالتعاون مع المؤسسات الدينية ٨. توعية المسؤولين في الإدارة العامة والنخب الوطنية. ٩. التوعية وتهيئة الرأي العام المناهض للفساد عبر وسائل الإعلام

البرنامج السابع – التوعية بالتعاون مع المؤسسات الدينية

تأسيس وتطوير حالة وعي شاملة في المجتمع الأردني لخلق بيئة مناهضة للفساد بالتعاون مع المؤسسات الدينية

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (٣)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد رجال الدين الذين تم تأهيلهم. نسبة رجال الدين الذين تم تأهيلهم إلى عدد رجال الدين الكلي. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> التعاون مع وزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية لإدماج مفاهيم النزاهة ومناهضة الفساد في الخطاب الديني. تطوير وتنفيذ برامج بناء قدرات أئمة المساجد والواعظات لضمان إدماج هذه المفاهيم من خلال الخطب والدروس، وضمان التركيز على التوجيهات الدينية التي حثت على مكارم الأخلاق وضرورة الالتزام بالنزاهة والإخلاص ومكافحة الفساد. 	<p>تأهيل رجال الدين وأئمة المساجد في مجال التوعية بالنزاهة ومكافحة الفساد</p>	٢٨.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الرسائل التي تم إيصالها. • حجم الفئة المستهدفة والتي تم إيصال الرسائل لها. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التعاون مع وزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية لتطوير محتوى الرسائل التي تظهر التوجهات الدينية التي تحث على مكارم الأخلاق في مناهضة الفساد وتعزيز النزاهة. • تصميم الرسائل ونشرها عبر قنوات وزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية. 	الرسائل المركزية عبر منظومة وزارة الأوقاف	٢٩.
<ul style="list-style-type: none"> • عدد رجال الدين الذين تم تأهيلهم. • نسبة رجال الدين الذين تم تأهيلهم إلى عدد رجال الدين الكلي. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التعاون مع المؤسسات الدينية المسيحية لإدماج مفاهيم النزاهة ومناهضة الفساد في الخطاب الديني من خلال المواعظ والدروس. • ضمان التركيز على التوجهات الدينية التي تحث على مكارم الأخلاق وضرورة الالتزام بالنزاهة والإخلاص ومكافحة الفساد. 	تأهيل رجال الدين المسيحي في مجال التوعية بالنزاهة ومكافحة الفساد	٣٠.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الثاني: تهيئة البيئة الوطنية للمشاركة في مكافحة الفساد من خلال التوعية الوطنية للمجتمع والمؤسسات والأفراد

البرامج: ٦. توعية الطلاب بالتعاون مع المؤسسات التربوية ٧. التوعية بالتعاون مع المؤسسات الدينية ٨. توعية المسؤولين في الإدارة العامة والنخب الوطنية ٩. التوعية وتهيئة الرأي العام المناهض للفساد عبر وسائل الإعلام

البرنامج الثامن – توعية المسؤولين في الإدارة العامة والنخب الوطنية

تهيئة قيادات الصف الثاني في القطاع العام لتولي مسؤوليات الإدارة العليا بوعي كامل لمخاطر الفساد وأضراره وأساليب مكافحته

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (٣)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد النخب التي تم العمل معها (موزعة على القطاعات المختلفة). 	<ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى: توعية النخب الوطنية بمبادئ النزاهة في مختلف المجالات والتي تشمل ولا تقتصر على النخب السياسية والاقتصادية والأدبية والعلمية والفنية وقادة الرأي العام. 	توعية النخب الوطنية بمبادئ النزاهة	٣١.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد أنشطة التوعية التي تم تنفيذها. • عدد المسؤولين الذين تم العمل معهم. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • توعية المسؤولين في الإدارة العامة بمبادئ النزاهة وأهمية مكافحة الفساد بكافة أشكاله. • توعية المسؤولين في الإدارة العامة بآليات التطبيق والمتابعة التي يجب على المسؤول تنفيذها في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (التركيز في المراحل الأولى سيكون على الإدارة الوسطى ممثلة بمدراء المديرية). 	توعية المسؤولين في الإدارة العامة بمبادئ النزاهة	٣٢.
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الموظفين الذين تم تدريبهم . • عدد الأنشطة والدورات التي تم عقدها. • نسبة الموظفين الجدد الذين تم تدريبهم في معهد الإدارة العامة إلى عدد الموظفين الجدد الكلي في سنة القياس . 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ضمان توعية الموظف الجديد بمعايير النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد ومدونات السلوك المعتمدة وإعلامه بالتشريعات ذات العلاقة الخاصة بالمؤسسة (إن وجدت). • ضمان معرفة الموظف الجديد بجميع الالتزامات المترتبة على ذلك والالتزام بها. 	توعية الموظفين الجدد بمبادئ النزاهة	٣٣.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الثاني: تهيئة البيئة الوطنية للمشاركة في مكافحة الفساد من خلال التوعية الوطنية للمجتمع والمؤسسات والأفراد.

البرامج: ٦. توعية الطلاب بالتعاون مع المؤسسات التربوية ٧. التوعية بالتعاون مع المؤسسات الدينية ٨. توعية المسؤولين في الادارة العامة والنخب الوطنية ٩. التوعية وتهيئة الرأي العام المناهض للفساد عبر وسائل الإعلام

البرنامج التاسع - التوعية وتهيئة الرأي العام المناهض للفساد عبر وسائل الإعلام

توظيف كافة وسائل الإعلام المتاحة لتأسيس وتطوير حالة وعي شامل في المجتمع الأردني
لخلق بيئة مناهضة للفساد

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (٤)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد الأنشطة الإعلامية المنفذة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تحديد أهداف الأنشطة والحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المحلية المرئية (التلفاز) وتحديد الفئات المستهدفة والشركاء. تصميم الأنشطة التوعوية في مجال التوعية بالنزاهة ومناهضة الفساد، وتنفيذها وقياس أثرها. 	التوعية عبر وسائل الإعلام المرئي	٣٤.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد الأنشطة الإعلامية المنفذة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تحديد أهداف الأنشطة والحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المحلية المسموعة (الإذاعات) وتحديد الفئات المستهدفة والشركاء. تصميم الأنشطة التوعوية في مجال النزاهة ومناهضة الفساد، وتنفيذها وقياس أثرها. 	التوعية عبر وسائل الإعلام المسموع	٣٥.
<ul style="list-style-type: none"> عدد الأنشطة الإعلامية المنفذة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تحديد أهداف الأنشطة والحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المحلية المقروءة والمطبوعة (الصحف والمجلات والمنشورات والمواقع الإلكترونية واللوحات الإعلانية...) وتحديد الفئات المستهدفة والشركاء. تصميم الأنشطة التوعوية في مجال النزاهة ومناهضة الفساد، وتنفيذها وقياس أثرها. 	التوعية عبر وسائل الإعلام المقروء والمطبوع	٣٦.

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الرسائل التي تم بثها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. • نسبة الزيادة السنوية في عدد المتابعين لحسابات الهيئة. • نسبة الزيادة في عدد التفاعلات مع رسائل الهيئة على وسائل التواصل الاجتماعي. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد أهداف الأنشطة والحملات التوعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي (Twitter, Face Book, Google+, YouTube , Instagram...) • تحديد الفئات المستهدفة والشركاء. • تصميم الحملات التوعوية في مجال التوعية بالنزاهة ومناهضة الفساد، وتنفيذها وقياس أثرها . 	التوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي	.٣٧

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الثالث: الوقاية من الفساد بتجفيف منابعه وتطويره وإغلاق منافذه وعزله والحد من أثاره من خلال العمل الاستباقي الفعال			
البرامج: ١٠. الوقاية والرصد ١١. الدراسات القطاعية			
البرنامج العاشر - الوقاية والرصد			
إبقاء المناطق الأكثر عرضة للفساد تحت السيطرة وعزلها ومنع انتشارها من خلال الرصد المستمر وإدامة تقييم المخاطر وتأسيس الردع			الهدف الاستراتيجي
المشاريع (٥)			
مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> نسبة الإنجاز في تقارير تقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالفساد. 	<ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى: <ul style="list-style-type: none"> تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالفساد، من خلال تطوير الأدوات اللازمة لجمع المعلومات وتحليلها وتحديد المخاطر في مجال الفساد وتقييمها، ووضع التوصيات اللازمة لمعالجتها أو احتوائها. 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد وتقييم إدارة المخاطر 	٣٨.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد أنشطة الردع المنفذة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تطوير آليات وأدوات الردع في مجال الوقاية من الفساد ومنعه. بناء قدرات الموارد البشرية للهيئة في هذا المجال وتنفيذ عمليات الردع بشكل مستمر وممنهج. 	الردع	٣٩.
<ul style="list-style-type: none"> عدد مصادر المعلومات التي يشملها الرصد المستمر. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تطوير منظومة لرصد ومتابعة وتحليل الأحداث والأخبار المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة (كالصفقات الكبرى والثروات المفاجئة وتقلبات أسعار الأسهم إلخ) والتي قد تشكل مدخلاً للإخلال بمنظومة النزاهة و/أو الفساد، ورفع التقارير والتوصيات اليومية والدورية للجهات المختصة داخل الهيئة. بناء وتطوير واستدامة أنظمة وقاعدة بيانات متكاملة. الربط الإلكتروني مع الجهات الشريكة للحصول على المعلومات ذات العلاقة وتحليلها . 	الرصد المستمر لأنشطة المشبوهة	٤٠.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد زيارات المتسوق الخفي المنفذة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الرصد الميداني من خلال أدوات المتسوق الخفي بالشراكة مع الأجهزة الأمنية والأجهزة المعنية الأخرى. 	المتسوق الخفي	٤١.
<ul style="list-style-type: none"> • عدد ضباط الارتباط الذين تم تأهيلهم وتفعيلهم. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بناء وتطوير قدرات ضباط الارتباط لدى الجهات ذات العلاقة. • وضع الأطر العملية لعمل ضباط الارتباط، من سياسات وإجراءات وشبكة اتصال لتحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ مهامها بالشكل الأمثل. 	ضباط الارتباط	٤٢.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الثالث: الوقاية من الفساد بتجفيف منابعه وتطويره وإغلاق منافذه وعزله والحد من أثاره من خلال العمل الاستباقي الفعال

البرامج: ١٠. الوقاية والرصد ١١. الدراسات القطاعية

البرنامج الحادي عشر - الدراسات القطاعية

الهدف الاستراتيجي
تطوير قاعدة معرفية محدثة حول القطاعات الأكثر عرضة للفساد وتوظيفها لأغراض الوقاية الاستباقية

المشاريع (٢)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد الدراسات/الأبحاث التي تم إنجازها وفق الخطة البحثية للهيئة. 	<ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى: تطوير آليات تصميم الدراسات والأبحاث القطاعية في مجالات النزاهة ومكافحة الفساد والمواضيع ذات العلاقة. 	الدراسات والأبحاث القطاعية حول النزاهة ومكافحة الفساد	٤٣.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الاتفاقيات (مذكرات التفاهم) الموقعة. • عدد الأنشطة المشتركة المنفذة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تأسيس شراكات مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالأبحاث والدراسات والتقارير حول النزاهة ومكافحة الفساد. • التعاون في عمل الدراسات المشتركة وتبادل الخبرات في مجال الأبحاث ذات العلاقة . 	الدراسات والأبحاث المشتركة مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية حول النزاهة ومكافحة الفساد	٤٤.

الهدف الرابع: تكريس قانون النزاهة ومكافحة الفساد كأساس لمبدأ "سيادة القانون".

البرامج: ١٢. إنفاذ القانون

البرنامج الثاني عشر – إنفاذ القانون

تكريس وتطوير أعمال إنفاذ قانون الهيئة كأساس لمبدأ "سيادة القانون" من خلال رفع القدرات المهنية والتقنية والبشرية والمالية والمؤسسية

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (٧)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> نسبة الإنجاز في تطوير الآليات. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> التعاون مع الجهات المعنية في الدولة لتطوير وتطبيق منظومة متكاملة لإدارة الممتلكات والأموال المنقولة وغير المنقولة المحجوزة. توفير الآليات اللازمة للحفاظ عليهما، حتى البت في مآل الأموال والممتلكات المحجوزة والتصرف فيها وفق التشريعات المرعية . 	<p>تطوير آلية إدارة الممتلكات والأموال المنقولة وغير المنقولة المحجوزة</p>	٤٥.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الإنجاز في تطوير الإجراءات المعيارية، 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطوير إجراءات عمل معيارية حول المساعدة القانونية المتبادلة. • تبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل الجرمية مع الجهات الشريكة. 	المساعدة القانونية المتبادلة	.٤٦
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الجهات التي تم تطوير آليات التحري المشترك معها. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بناء قدرات الهيئة الاستقصائية في مجالات مكافحة الفساد، ومأسسة الشراكات في هذا المجال مع الجهات المعنية محلياً وإقليمياً ودولياً. • تطوير سياسات وإجراءات التحري المشترك وتبادل الخبرات والمعلومات. 	تطوير آليات التحري المشترك	.٤٧
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الجهات التي تم تنفيذ الربط الإلكتروني معها. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التنسيق مع الشركاء لتحديد الاحتياجات المتبادلة من الربط الإلكتروني، وتطوير الاتفاقيات الخاصة والأطر الناظمة للربط الإلكتروني، وتبادل المعلومات بين الهيئة وبين الشركاء (كل على حدا). • توفير البنية التحتية اللازمة لعمل الربط الإلكتروني، وتنفيذ عملية الربط الإلكتروني (العمليات التقنية ستم ضمن مشاريع التحول الإلكتروني). 	الربط الإلكتروني	.٤٨

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الرقم	المشروع	أهداف المشروع	مؤشرات قياس الأداء
٤٩.	المساهمة في تطوير آليات استرداد الأصول والموجودات	<ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى: المساهمة في تطوير آليات تتبع واسترداد الأصول والموجودات بالتعاون مع الجهات الشريكة. 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الإنجاز في تطوير الآليات.
٥٠.	تطوير مختبر الأدلة الرقمية	<ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى: تطوير مختبر الأدلة الرقمية والارتقاء بقدراته البشرية والفنية. تحديث المعدات والبرمجيات المستخدمة وتزويد المختبر بأحدث الأجهزة والأدوات في هذا المجال. 	<ul style="list-style-type: none"> عدد الأجهزة والبرمجيات التي تم تحديثها. عدد الأجهزة والبرمجيات الجديدة التي تم تزويد المختبر بها.
٥١.	شروع تجنيد المصادر	<ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى: تطوير شبكة الهيئة من المصادر، من خلال تجنيد المصادر وإدارتها وجمع المعلومات وتحليلها. 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الإنجاز في تجنيد المصادر.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الخامس: إحكام التشريعات السارية والمستقبلية بإغلاق الثغرات التشريعية التي قد تؤدي إلى الفساد

البرامج: ١٣. مراجعة وتحليل وتطوير التشريعات الوطنية ١٤. مراجعة المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد

البرنامج الثالث عشر – مراجعة وتحليل وتطوير التشريعات الوطنية

تطوير التشريعات الوطنية التخصصية بما يتلاءم مع البيئة العامة للنزاهة ومكافحة الفساد لإغلاق منافذ الفساد

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (٤)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد التشريعات التي تمت مراجعتها. • عدد التقارير والتوصيات التي تم إصدارها. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد الثغرات في التشريعات الوطنية السارية وتحليلها وتحديد الثغرات القانونية التي يمكن أن تؤدي للفساد. • وضع التعديلات والتوصيات اللازمة ضمن نطاق عمل وإمكانيات الهيئة، والعمل مع الشركاء على تعديل هذه التشريعات. 	تحديد الثغرات في التشريعات الوطنية السارية	٥٢.

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة مشاريع التشريعات الجديدة التي تمت مراجعتها من قبل الهيئة إلى العدد الكلي من مشاريع التشريعات في سنة القياس. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● التنسيق مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، لمراجعة مقترحات التشريعات الجديدة وضمان مواءمتها لمبادئ النزاهة وعدم وجود أية ثغرات يمكن أن تؤدي للفساد. ● مراجعة مشاريع القوانين الجديدة وإبداء المطالعات القانونية من منظور الهيئة. 	تطوير مقترحات التشريعات الجديدة أو المعدلة بما يلائم مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد	٥٣.
<ul style="list-style-type: none"> ● عدد الدراسات التي تم إنجازها. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● إجراء الدراسات والأبحاث القانونية المتخصصة بمجالي النزاهة ومكافحة الفساد والتي يمكن أن تستخدم لتطوير التشريعات الوطنية مستقبلاً. 	الدراسات القانونية المتخصصة بالنزاهة ومكافحة الفساد	٥٤.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الإنجاز في استكمال الأنظمة والتعليمات التكميلية. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراجعة وحصر الأنظمة والتعليمات التكميلية المرتبطة بالتشريعات الوطنية ذات العلاقة بأعمال هيئة النزاهة ومكافحة الفساد . • ضمان امتثال الجهات المعنية بالعمل على تطوير التشريعات اللازمة. 	<p>حصر الأنظمة والتعليمات التكميلية المرتبطة بالتشريعات الوطنية</p>	٥٥.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

البرنامج الرابع عشر – مراجعة المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد

تحقيق التوافق والانسجام بين التشريعات الأردنية في النزاهة ومكافحة الفساد مع القانون الدولي وبصورة خاصة الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (١)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد الاتفاقيات التي تمت مراجعة التشريعات الأردنية المرتبطة بها. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> مراجعة وتحليل المعاهدات الدولية والاتفاقيات الثنائية ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، والتي التزمت بها المملكة الأردنية الهاشمية. تحديد مدى توافق التشريعات والسياسات الأردنية معها، والمتطلبات اللازمة لتحقيقها وتقديم التوصيات والخطط التطويرية في هذا المجال. 	مراجعة مدى مواءمة التشريعات الأردنية مع المعاهدات الدولية والاتفاقيات الثنائية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد	٥٦.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف السادس: تعزيز الشراكات وتكامل الجهود مع الشركاء المحليين والدوليين

البرامج: ١٥. التعاون والشراكة مع الجهات الرسمية ١٦. التعاون والشراكة مع الجهات الدولية والمناحين
١٧. التعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص

البرنامج الخامس عشر – التعاون والشراكة مع الجهات

تأسيس وتطوير شراكات مهنية مع السلطات الثلاث والأجهزة والمؤسسات الحكومية والأمنية والرقابية لرفع مستوى الأداء والإنجاز في مجالي النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (٤)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد الشراكات التي تم تطويرها وتوقيع مذكرات تفاهم بخصوصها. عدد الأنشطة المشتركة. عدد مشاريع الربط الالكتروني مع الشركاء من الأجهزة الرقابية. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> مراجعة وتحليل وتحديد الاحتياجات المتبادلة بين الهيئة والجهات الرقابية الأخرى وتطوير الاتفاقيات والآليات اللازمة لتحقيق الاستفادة القصوى من التعاون في مجالي تعزيز منظومة النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد. تحديد المشاريع والأنشطة المشتركة ووضع آليات التنسيق وضمان تكامل الجهود عند تنفيذها. التعاون المتبادل لتطوير الأطر المؤسسية للعمل المشترك والتعاون لتحقيق الاحتياجات المتبادلة، وتصميم وتنفيذ المشاريع المشتركة، وتطوير قنوات الاتصال المؤسسي بينها. 	تطوير شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية	٥٧.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الشراكات التي تم تطويرها. • عدد الأنشطة والمشاريع المشتركة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد مجالات التعاون والشراكة بين الهيئة والأجهزة الأمنية. • تحديد الاحتياجات وخصوصاً في مجالات التحقيق والاستخبارات وتبادل المعلومات ونقل الخبرات الفنية والعمل على تكاملها بين الجانبين . 	الشراكة مع الجهات الأمنية	.٥٨
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الأنشطة المشتركة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطوير أطر التعاون مع السلطة التشريعية لضمان إدماج مفاهيم وأسس النزاهة ومكافحة الفساد في أعمالها من خلال العمل المباشر مع مختلف اللجان البرلمانية المعنية بمنظومة النزاهة. 	التعاون والتنسيق مع السلطة التشريعية	.٥٩
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الأنشطة المشتركة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطوير أطر التعاون مع السلطة القضائية في مجال منظومة النزاهة، لضمان تكامل الجهود في مجال مكافحة الفساد 	التعاون والتنسيق مع السلطة القضائية	.٦٠

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف السادس: تعزيز الشراكات وتكامل الجهود مع الشركاء المحليين والدوليين

البرامج: ١٥. التعاون والشراكة مع الجهات الرسمية ١٦. التعاون والشراكة مع الجهات الدولية والمانحين
١٧. التعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص

البرنامج السادس عشر - التعاون والشراكة مع الجهات الدولية والمانحين

الهدف الاستراتيجي

تأسيس وتطوير شراكات مهنية مع الجهات الدولية والمانحين في مجالات التخصص لاستقطاب الدعم والتمويل وتقديم الرسالة الحضارية للأردن وتطوير رأي عام دولي مؤيد

للسياسة الأردنية في مجالي النزاهة ومكافحة الفساد

المشاريع (٢)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد الجهات الدولية التي تم إنشاء شراكات معها. عدد الأنشطة المشتركة التي تم تنفيذها. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تطوير استراتيجية الهيئة الخاصة بالتعاون الدولي، والتي ستحدد الأهداف المرجوة من خلال هذا التعاون. تحديد الجهات الدولية النظيرة التي سيتم التعاون معها ومجال التعاون وطبيعته، والأطر العامة الناظمة لهذا التعاون (اتفاقيات أو مذكرات تفاهم) وتحديد مسؤوليات وحقوق كل طرف، وتنفيذ الأنشطة المشتركة ضمن برامج التعاون المتفق عليها. 	تطوير شراكات الهيئة مع المؤسسات الدولية المختصة بالنزاهة ومكافحة الفساد	٦١.

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الجهات الدولية التي تم إنشاء شراكات معها. • عدد الأنشطة المشتركة التي تم تنفيذها . 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تشكيل مظلة للتعاون مع المانحين من خلال ترتيب احتياجات الهيئة حسب الأولويات، والاتفاق مع المانحين على دعم وتنفيذ الأنشطة ذات العلاقة، وتطوير برامج متخصصة لتنفيذ الأنشطة أو دعمها من خلال برامج قائمة للمانحين، مع التركيز على المانحين . 	<p>تطوير التعاون والأنشطة المشتركة مع الجهات المانحة الدولية (حكومات ومنظمات دولية).</p>	٦٢.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف السادس: تعزيز الشراكات وتكامل الجهود مع الشركاء المحليين والدوليين

البرامج: ١٥. التعاون والشراكة مع الجهات الرسمية ١٦. التعاون والشراكة مع الجهات الدولية والمانحين
١٧. التعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص

البرنامج السابع عشر – التعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص

تأسيس وتطوير شراكات مهنية مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني بما يسمح بتنفيذ وظائف الهيئة بمرونة وفعالية في هذين القطاعين

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (٢)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> نسبة استكمال تطوير وتنفيذ خطة التعاون. عدد الأنشطة المشتركة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تحديد مجالات التعاون مع القطاع الخاص وخصوصاً في مجالات التوعية والمدافعة وحشد التأييد. ترتيب الأولويات وتنسيق أنشطة ترسيخ النزاهة ومكافحة الفساد وخصوصاً ضمن مشاريع المسؤولية المجتمعية لمؤسسات القطاع الخاص. 	تطوير خطة التعاون مع القطاع الخاص	٦٣.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة استكمال تطوير وتنفيذ خطة التعاون. • عدد الأنشطة المشتركة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد مجالات التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجالات ذات علاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد وسيادة القانون. • تفعيل التعاون في أنشطة التوعية والمدافعة وحشد التأييد. 	تطوير خطة التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني	٦٤.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف السابع: تعزيز قنوات الاتصال والإعلام

البرامج: ١٨. التعاون مع وسائل الإعلام ١٩. برنامج الإعلام الإلكتروني

البرنامج الثامن عشر – التعاون مع وسائل الإعلام

إيصال رسالة الهيئة إلى المستويات المحلية لاستقطاب الدعم السياسي وتجسير الفجوة مع الرأي العام

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (٢)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد الرسائل الإعلامية الصادرة عن الهيئة للنشرفي وسائل الإعلام. 	<ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى: <ul style="list-style-type: none"> تطوير شراكات مستمرة مع مؤسسات الاعلام المحلي، بحيث تقوم هذه المؤسسات وبشكل مؤسسي ومنهجي بإدماج رسائل الهيئة في ترسيخ قيم النزاهة والقيم والوطنية الأصيلة ومكافحة الفساد ضمن المحتوى الإعلامي الذي تنتجه وتنشره . 	إدماج رسائل الهيئة في المحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام الشريكة	٦٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الرسائل الإعلامية المنتجة من قبل الهيئة. • عدد الرسائل المنشورة في وسائل الإعلام. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • العمل بشكلٍ موازٍ لحملة التوعية المتخصصة، ويشكل هذا المشروع المسار المستمر الذي تقوم الهيئة من خلاله بنشر رسالتها العامة من خلال مختلف وسائل الإعلام والتواصل بشكل مستمر ولجميع فئات المجتمع، 	<p>إنتاج ونشر رسائل الهيئة بشكل مرئي ومسـمـوع ومطبـوع وإلكتروني</p>	٦٦.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف السابع: تعزيز قنوات الاتصال والإعلام

البرامج: ١٨. التعاون مع وسائل الإعلام ١٩. برنامج الإعلام الإلكتروني

البرنامج التاسع عشر - الإعلام الإلكتروني

تطوير قنوات التواصل الإلكتروني مع الرأي العام ، وشرائح النخبة ، ومؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لتحقيق السرعة في التواصل والفعالية في نقل الرسالة وتطوير قاعدة

الهدف الاستراتيجي

معلومات إلكترونية شاملة

المشاريع (٣)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد منصات التواصل الاجتماعي المفعلة والمنشأة. نسبة الزيادة السنوية في عدد المتابعين. نسبة الزيادة في التفاعل 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> بناء قدرات الهيئة في مجال إدارة واستخدام منصات التواصل الاجتماعي لإيصال رسالة النزاهة ومكافحة الفساد، وترسيخ قيم النزاهة ومكافحة الفساد، والتواصل المباشر مع فئات المجتمع المختلفة، من خلال تأسيس الحسابات الرسمية على هذه المنصات للهيئة. تطوير المحتوى والرسائل حسب طبيعة كل منصة تواصل اجتماعي، وتطوير سياسات وإجراءات التواصل مع المتابعين، وبت الرسائل وبناء الشبكات، والتعاون مع ناشطي وسائط التواصل الاجتماعي وقادة الرأي العام. 	منصات التواصل الاجتماعي	٦٧.

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • عدد زوار الموقع / متصفحيه. • عدد طالبي الخدمة (شكوى/ إخبار/ تظلم/ الحصول على المعلومة). 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراجعة الوضع الحالي لموقع الهيئة الإلكتروني، وتحديد مجالات التحسين. • تطوير سياسة إدارة الموقع . • تدريب المعنيين في الهيئة، وتطوير المحتوى المراد نشره من خلال الموقع الجديد وفق أفضل الممارسات. • تطوير قنوات للاتصال مع الزوار واستقبال المعلومات حسب طبيعتها من خلال الموقع، وإطلاق الموقع الجديد والإعلان عنه. 	<p>بناء الموقع الإلكتروني للهيئة</p>	٦٨.
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الدراسات والأبحاث والمواد المتخصصة المنشورة عبر البوابة الإلكترونية. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التعاون مع جميع المعنيين بمنظومة النزاهة الوطنية، لحصر المعلومات والمعارف ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد وتصنيفها. • تطوير قواعد بيانات تسهل نشرها من خلال بناء بوابة معرفة إلكترونية تتضمن ولا تقتصر على كافة التشريعات والمواضيع المتخصصة بالنزاهة ومكافحة الفساد. 	<p>بوابة المعلومات الإلكترونية للنزاهة ومكافحة الفساد</p>	٦٩.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الثامن: تطوير القدرات المؤسسية للهيئة والارتقاء بالأداء بما يعظّم إنجازات الهيئة

البرامج: ٢٠. التميّز والتطوير المؤسسي ٢١. تطوير الموارد البشرية ٢٢. التحول الإلكتروني

البرنامج العشرون – التميّز والتطوير المؤسسي

الهدف الاستراتيجي

بناء وتطوير قدرات الهيئة في مجالات ثقافة التميّز وتطوير السياسات والإجراءات ، وتحسين الخدمات وإدارة المعرفة

المشاريع (٣)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> عدد مبادرات التحسين. نسبة التحسّن في نتائج التميّز للهيئة. 	<ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى: بناء قدرات الهيئة في مجال التميّز ونشر ثقافته، وتقييم الهيئة وفقاً لمعايير التميّز العالمية. تحديد فرص التحسين، وتصميم وتنفيذ برامج خاصة بالتطوير المستمر في سبيل تميّز الهيئة. 	تطبيق نموذج التميّز	٧٠.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة الإنجاز في تطوير دليل الإجراءات. ● نسبة الإنجاز في تطوير النماذج والسياسات ذات العلاقة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● مراجعة وتحليل البنية التنظيمية وإجراءات وخدمات الهيئة وتوثيقها وفق أفضل الممارسات. ● تطوير الإجراءات وتحسين الخدمات بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة. 	تطوير البنية التنظيمية للهيئة	٧١.
<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة الإنجاز في تطبيق خطة إدارة المعرفة . 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● بناء قدرات الهيئة في إدارة المعرفة، وتطوير السياسات والإجراءات والأدوات اللازمة لإدارة المعرفة. ● حصر المعارف الضمنية والصريحة في الهيئة، وتحليلها وتصنيفها وحفظها وإتاحتها لجميع المعنيين . 	إدارة المعرفة	٧٢.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الثامن: تطوير القدرات المؤسسية للهيئة والارتقاء بالأداء بما يعظّم إنجازات الهيئة

البرامج: ٢٠. التميّز والتطوير المؤسسي ٢١. تطوير الموارد البشرية ٢٢. التحول الإلكتروني

البرنامج الحادي والعشرين - تطوير الموارد البشرية

بناء القدرات البشرية للهيئة في كافة مجالات التخصص وتخطيط عناصر الاستقطاب والإحلال والتعاقب والتحفيز والتدريب بما يسمح بأداء مهني متقدم

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (٥)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> نسبة استكمال دراسة العبء الوظيفي . 	<ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى: دراسة الاحتياجات البشرية للهيئة والعبء الوظيفي الحالي والمتوقع مستقبلاً خلال السنوات الخمس القادمة وتقديم التوصيات اللازمة بهذا الخصوص. تطوير السياسات الخاصة بالموارد البشرية. 	تقييم احتياجات الموارد البشرية للهيئة	٧٣.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد - ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الإنجاز في تطوير وتنفيذ خطة التدريب. • معدل التحسن في الأداء الوظيفي لموظفي الهيئة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • دراسة الاحتياجات التدريبية للموارد البشرية للهيئة، وتحديد أولوياتها وتطوير خطة تدريب شاملة. • تنفيذ البرامج التدريبية الداخلية والخارجية وفقاً للخطة وقياس الأثر التدريبي. 	بناء القدرات والتدريب	٧٤.
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة استكمال تطوير وتنفيذ خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي. • نسبة الشواغر التي تم الاستقطاب عليها من مجموع الشواغر. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • وضع خطة متكاملة لاستقطاب الكفاءات للهيئة وفقاً لتوصيات دراسة الاحتياجات البشرية. • تطوير خطة للإحلال والتعاقب الوظيفي تشمل تطوير المسارات الوظيفية الشاملة. 	الاستقطاب والإحلال والتعاقب الوظيفي	٧٥.
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الزيادة في مستوى رضی موظفي الهيئة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • وضع الأنظمة وبرامج التحفيز الداخلي للموظفين المتميزين في الهيئة. • مكافأة الإنجاز بشكل مستمر لضمان تحفيز الموظفين ومكافأة الإبداع والابتكار في الهيئة. 	تحفيز الموظفين	٧٦.

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الإنجاز في خطة إنشاء مركز التدريب. 	<ul style="list-style-type: none"> • يهدف هذا المشروع إلى: تأسيس مركز إقليمي معني بالتدريب وبناء القدرات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد. 	<p>مركز التدريب الإقليمي في مجال النزاهة ومكافحة الفساد</p>	٧٧.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

الهدف الثامن: تطوير القدرات المؤسسية للهيئة والارتقاء بالأداء بما يعظم إنجازات الهيئة

البرامج: ٢٠. التميز والتطوير المؤسسي ٢١. تطوير الموارد البشرية ٢٢. التحول الإلكتروني

البرنامج الثاني والعشرين – التحول الإلكتروني

تطوير منظومة إلكترونية شاملة ومترابطة تغطي جميع أعمال الهيئة وتخصصاتها وتشمل تطوير الأنظمة والتطبيقات وقواعد البيانات وعناصر البنية التحتية بما يسمح بزيادة الفعالية ويحقق السرعة والدقة في الإنجاز

الهدف الاستراتيجي

المشاريع (١)

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة مستوى الجاهزية الإلكترونية للهيئة. • نسبة الإنجاز في خطة الحوسبة الشاملة. 	<p>يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحليل نموذج العمل في الهيئة بما يشمل الهيكل والسياسات والإجراءات والمعلومات، وتحديد احتياجات العمل والتحول الإلكتروني. • تقييم الجاهزية الإلكترونية للهيئة واحتياجاتها من الأنظمة والتطبيقات والبنية التحتية. 	<p>إعداد خطة الحوسبة الشاملة وتطبيق مراحل التحول الإلكتروني وتطوير الخدمات الإلكترونية للهيئة IT Master (Plan</p>	٧٨.

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد – ٢٠١٧ - ٢٠٢٥

مؤشرات قياس الأداء	أهداف المشروع	المشروع	الرقم
	<ul style="list-style-type: none"> تطوير خطة تحول إلكتروني شاملة تضمن الوصول للهيئة الإلكترونية خلال السنوات القادمة من خلال منظومة إلكترونية متكاملة ومترابطة تغطي جميع أعمال الهيئة وتدعم الربط الإلكتروني والتكامل مع أنظمة الشركاء. تطبيق الخطة عن طريق تنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية الإلكترونية للهيئة وتزويدها بالأجهزة والمعدات اللازمة وفقاً لمتطلبات خطة الحوسبة الشاملة. تطوير الأنظمة والتطبيقات وقواعد البيانات اللازمة لحوسبة الهيئة بشكل كامل، حسب مراحل خطة الحوسبة الشاملة خلال السنوات القادمة. 		

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

عمان - عرجان - شارع الرياضة - بجانب مديرية الدفاع المدني / إنقاذ وإسناد الوسط

٥٥٠٣١٥٠



٥٥٤٠٣٩١



عمان - الأردن- ص.ب (٥٠٠٠) الرمز البريدي (١١٩٥٣)



info@jiacc.gov.jo - dewan@jiacc.gov.jo



www.jiacc.gov.jo



Integrity and Anti-Corruption Commission



@Jordan_jiacc



الشكاوى والإبهارات

٥٦٨١٣٦٥



٥٥٠٣٢٦٢



٠٧٩٨٤٦٤٤٤٤



٠٧٩٧٠٢٢٢٣٦



خط الشكاوى: ٠٧٩٨٤٦٤٤٤٤



الخط الساخن: من هاتف أرضي (٠٨٠٠٢٢٢٨٤١)



من هاتف خلوي: ٠٦٥٨١٧٨٢٧



shkwa@jiacc.gov.jo

